تداعيات أزمة اسلحة الحركة: تكثيف التفتيش في اماكن التجمعات وطائرات مروحية تجوب سماء البلاد

الاردن: البخيت يستغرب «تشكيك» حماس بالعملية.. والصحافة الاردنية تطالب بالتحقيق وتقديم الادلة

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من هديل غبّون:

تصاعدت تداعيات أزمة رواية الاسلحة المهربة الى الاردن عن طريق عناصر من حركة المقاومة الاسلامية حماس في الاوساط السياسية الرسمية والصحافية لتمتد الى الاوساط الشعبية، منذ اعلان الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية ناصر جودة في وقت متأخر من مساء الثلاثاء عن ضبط الاجهزة الامنية لاسلحة ورصد تحركات لاستهداف اماكن حيوية في العاصمة الاردنية.

رسميا، فقد أكد رئيس الوزراء الاردني معروف البخيت في لقاء مطول مع نواب الحركة الاسلامية يوم الاربعاء ان محاولة تهريب وتخزين اسلحة من قبل عناصر من حماس، هي ليست المرة الاولى من نوعها وقد سبقها محاولات عديدة احبطتها الاجهزة الامنية، مضيفا أن كشف العلمية جاء «مفاجئا» للاردن في ظل توجهات «ايجابية» بدرت من الحكومة الاردنية حيال الحكومة الفلسطينية، مشيرا في الوقت ذاته ان الاردن سيبقى على موقفه من دعم الشعب الفلسطيني.

وقد اعرب من جهتهم نواب الحركة الاسلامية عن استغرابهم من الاتهامات وطالبوا وفقا لوكالة الانباء الاردنية «بترا» الكشف عن تفاصيل اكبر عن العملية تتعلق بأسماء المتورطين والادلة التي تثبت صحة القضية.

كما جدد البخيت أمس تأكيدات الحكومة الأردنية بتقيدر التصريحات التي وردت على لسان رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية من خلال الرسالة التي نقلها مستشاره السياسي والناطق الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية أثناء زيارتهم لمكتب التمثيل الأردني في غزة، مضيفا عبر وكالة الانباء الاردنية «بترا» الموقف الأردني الثابت والداعم للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة والتي ركزت على عمق العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني.

وقال رئيس الوزراء في رد على سؤال للوكالة إن رئيس الوزراء الفلسطيني أكد أيضا من خلال الرسالة أن الحكومة الفلسطينية ستجري التحقيقات والتحريات المطلوبة للتوصل الى حقيقة الأمر فيما يتعلق بضبط الأجهزة الأمنية الأردنية لأسلحة ومتفجرات بهدف استهداف بعض المنشآت في الأردن.

وأضاف الدكتور البخيت انه وفي نفس الوقت تستغرب الحكومة من بعض التصريحات التي نقلت عن بعض المتحدثين باسم حركة حماس والتي شككت بصحة التصريحات الأردنية وادعت أن عملية ضبط الأسلحة كانت وبحسب قولهم ملفقة».

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة الأردنية لن ترد على هذا التشكيك عبر وسائل الإعلام وإنها ستتابع الموضوع مع الجهات الفلسطينية الرسمية المعنية عبر القنوات المتخصصة لعرض الحقائق في هذه القضية مدعومة بالأدلة غير القابلة للتشكيك حول عملية ضبط الأسلحة.

وبينما اصدرت جبهة العمل الاسلامي ايضا بيانا استنكرت فيه «اتهامات» الحكومة الاردنية لحماس، حظيت القضية باهتمام في مقالات الصحف الاردنية امس الخميس، غلب عليها الاستغراب من التصريحات الرسمية المقتضبة ليطالب البعض الحكومة الاردنية بتقديم مزيد المعلومات حول القضية، حيث علق الكاتب والمحلل فهد الخيطان في صحيفة «العرب اليوم» المستقلة متساءلا بالقول ان « البيان الرسمي كان مفاجئا وشكل صدمة للكثيرين وجاء مقتضبا لا يتضمن إلا القليل من المعلومات وبعض الصور والرأي العام في مثل هذه الحالات يفضل التفاصيل كاملة لمواجهة سيل من الشكوك والاسئلة التي ثارت في الاوساط العامة.

وكانت ابرز الاسئلة المطروحة: هل هناك معتقلون الان؟ وكم عددهم؟ ومتى تم اعتقالهم؟ واسئلة أخرى تتعلق بمصدر الاسلحة والمتفجرات وكيف ومتى دخلت الى الاردن؟ وسؤال؟ اخير هل من علاقة بين توقيت الكشف عن المحاولة «الخطيرة» وزيارة الزهار لعمان؟»

من جهته كتب ايمن الصفدي رئيس تحرير صحيفة «الغد» اليومية المستقلة ان «وقع إعلان الحكومة إدخال عناصر من حماس أسلحة «غاية الخطورة» الى الأردن ورصد اهداف حيوية في المملكة وقع الزلزال على الرأي العام في الأردن وفلسطين»، وتابع قائلا حول اصداء الخبر عند الشارع الاردني بالقول «فئات تلقت الخبر بغضب، أخرى بالتشكيك في صحته، وجهات بالحيرة، لا تعرف ماذا تقرأ في هذا التطور الخطير في العلاقة بين الأردن وحكومة حماس في فلسطين».

ويعود الخيطان ليرصد ردود فعل الجانبين الاردني والفلسطيني موضحا «الحكومة بدت ومن خلال بيانها الرسمي مصدومة بالمعلومات الأمنية وتكاد لا تصدقها وهي تكشف عنها، فلم يكن هناك في تاريخ العلاقة مع حماس ما ينبىء بان الحركة تفكر باستهداف مصالح اردنية».

وعن رد الجانب الفلسطيني، اضاف «حماس من جهتها بدت مذهولة من البيان الرسمي الاردني واحتاج المتحدثون باسمها بضع ساعات ليفيقوا من الصدمة، إذ لم يكن متوقعا بالنسبة لهم هذا التطور المفاجىء قبل ساعات من موعد وصول الزهار لعمان». ويخلص الكاتب الذي عرج على محطات في عمق العلاقة التاريخية بين الجانبين والدعم الذي قدمه الاردن للفلسطينيين، الى ان الحكومة لا تسعى «لقطع العلاقات مع الحكومة الفلسطينية وان كانت تمثل حركة حماس لكنها في نفس الوقت غير مستعدة للتعامل معها وكأن شيئاً لم يكن فهي بانتظار توضيحات رسمية من الجانب الفلسطيني والاهم من ذلك ادانة صريحة وواضحة لهذا العمل وقد ورد في بيان حركة حماس كلام عمومي عن موقف الحركة المبدئي الرافض والمندد لاستهداف أمن الدول العربية بلا استثناء».

معروف البخيت

ولم يلغ الكاتب في السياق ذاته اعلان الحكومة الاردنية بأنه اتهام لضلوع حماس في «عمليات ارهابية»، الامر الذي يتفق مع توجهات اطراف دولية تسعى لعزل حكومة حماس وصولا لاسقاطها او الضغط عليها لتغيير مواقفها من اسرائيل ومن عملية السلام، على حد تعبيره.

وفي الوقت الذي طالب فيه الكاتب حماس مراجعة ملفاتها ونشاطاتها خاصة «حماس الخارج» وليس الداخل، اعتبر ان «افضل الطرق لمواجهة ذلك الاسراع في كشف تفاصيل العملية وتقديم المتورطين فيها للقضاء ليقول كلمته بعيداً عن التأويلات السياسية الضارة».

وهو ما رآه الكاتب الصفدي قائلا «لكن بالنهاية، القضية أمنية. ولا بد من أن يحسم الجدل حول ما أعلن على أساس الأدلة التي سيزنها القضاء ويحكم عليها الرأي العام حين تذهب الى المحكمة. وذلك مآل لن يطول انتظاره لأن من اتهمته الحكومة بخرق سيادة البلد وقانونه لا بد أن يواجه العدالة التي ستلتزم القانون في النظر بقضيته». كما يعتقد الصفدي ان الاهم من ذلك كله» أن هنالك أزمة كبيرة تفصل الآن بين الحكومة ونظيرتها الفلسطينية لا يجوز أن تستمر، مضيفا انه «لا بد من جهد مكثف لاعادة ترتيب العلاقة الرسمية الأردنية الفلسطينية وفق معايير واضحة، وفي مقدمتها عدم التدخل في شؤون الآخر واحترام السيادة السياسية والأمنية».

أما شعبيا، فقد ظهرت ردود افعال الاردنيين عبر بعض الاذاعات المحلية التي خصصت برامجها المباشرة خاصة اليومين الماضيين للحديث عن الازمة، لتتجه الاراء نحو انتقاد حركة حماس وما وصفه البعض بمحاولات زعزعة استقرار البلاد، وهو ما عبر عنه صراحة عدد كبير من الاردنيين في اتصالاتهم الهاتفية في البرنامج الاذاعي اليومي «بصراحة مع محمد الوكيل» عبر راديو فن وهو من اكثر البرامج شعبية، فلم تتردد مواطنة اردنية عن ابداء سخطها وخوفها الشديد من الحدث الامر الذي ايده المذيع الشهير مستذكرين حادثة تفجيرات عمان الارهابية التي هزت البلاد على حد تعبيرهم.

كما دعم مسؤولون اردنيون تلك المخاوف التي اظهرها المواطنون من القضية في ربط صريح ومباشر مع تفجيرات عمان، وهو ما صرح به النائب ممدوح العبادي عبر هيئة الاذاعة البريطانية الاربعاء قائلا ان الخوف الذي شعر به الاردنيون عقب تفجيرات عمان ايقظ عندهم حس الخوف من اية عمليات قد تفضي الى نتائج مشابهة. وبينما لوحظ تحليق طويل لعدد من الطائرات المروحية فوق سماء العاصمة حتى مساء الاربعاء اشاع مواطنون انها في صدد بحث عن عناصر من حماس، القت القضية بظلالها ايضا على مواقع مختلفة من العاصمة الاردنية، منها تشديد التفتيش الشخصي عند مداخل الفنادق الكبرى والمراكز التجارية وكذلك دور السينما التي تشهد اقبالا كبيرا اواخر الاسبوع، حيث ضوعفت اعداد اجهزة الكشف عن المعادن على الابواب وقام عناصر الامن بتفتيش دقيق للزوار مما اثار استغراب البعض كما صرحت مواطنة اردنية لـ«القدس العربي» فتشت مرارا عند دخولها لمجمع سينما السينشري لحضور فيلم

الحركة الإسلامية في الأردن تعتزم جمع تبرعات للفلسطينيين

■ عمان ـ يو بي أي: قال المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن سالم الفلاحات امس الخميس إن الحركة الإسلامية الأردنية تستعد لبدء حملة لجمع التبرعات للشعب الفلسطيني. وقال الفلاحات في تصريحات ليونايتد برس إنترناشونال أن الحركة الإسلامية ستبحث مع مختلف القوى السياسية في البلاد جمع وإيصال تبرعات ومساعدات للشعب الفلسطيني الذي يعاني من ظروف قاسية لا يجوز للعرب والمسلمين السكوت عنها.

وأضاف أنه لا يجوز معاقبة الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي، وذلك في إشارة منه إلى الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة التي حملت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للسلطة وتشكيل الحكومة الفلسطينية.

وقطع الأمريكيون والأوروبيون وعدد من الأطراف الدولية المساعدات عن الفلسطينيين منذ تشكيل حكومة حماس الشهر الماضي، واشترطت هذه الأطراف على الحركة الاعتراف بإسرائيل وباتفاقيات السلام الموقعة معها ونبذ العنف.

دعوة «الاخوان» للتظاهر لصالح الاقباط.. واكتشاف تنظيم باسم الطائفة المنصورة يخطط لاغتيال مسيحيين ومسلمين.. وتحذير من تنظيمات قبطية سرية

مطالب بمحاكمة عاجلة لمبارك.. ومعارك حول المذبحة التي يعدها النظام للقضاة.. وانتقادات لرئيس مجلس الشعب.. ومهازل صحافية

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الخميس عن اعلان وزارة الداخلية اكتشاف تنظيم ارهابي جديد اسمه الطائفة المنصورة، كان يخطط للقيام بأعمال ارهابية والبيان الختامي لمحادثات الرئيس مبارك مع الرئيس الفرنسي شيراك، وزيارة الرئيس لقبري الرئيس الراحل أنور السادات ـ عليه رحمة الله ـ والجندي المجهول، ووضع اكليلين من الزهور بمناسبة ذكرى تحرير سيناء، وبدء مجلس الشعب مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق عن غرق العبارة السلام 98 والذي أدان صاحب الشركة الهارب في لندن ممدوح اسماعيل وتواطؤ هيئة السلامة البحرية معه بل كان عضوا في هيئة موانىء البحر الاحمر، واستغل هذا الوضع لتحقيق ارباح لشركته، وجاء في التقرير ايضا وجود حمولة زائدة في العبارة وعدم صلاحية قوارب وسترات النجاة وطفايات الحريق وعدم تركيب اجهزة اطفاء مائية على الماكينات وأن ممدوح اسماعيل والشركة علما نبأ غرق العبارة ولم يبلغوا في حينه والعبارة لم يكن مسموحا لها بالابحار لأبعد من عشرين ميلا، وقيام زكريا عزمي بتسليم السيدة سوزان مبارك هدية تذكارية بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على انشاء جمعية خدمات مصر الجديدة التي ترأسها.

وقرار النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد منع محمد حلمي زين الدين وكيل اول وزارة الاسكان ورئيس الاتحاد التعاوني وزوجته وأولاده وشقيقه وزوجته وأولاده من التصرف في ممتلكاتهم واتهامه بالاستيلاء على خمسة عشر مليون جنيه والاضرار بالمال العام وبدء اعتصام القضاة في ناديهم احتجاجا على احالة المستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي نائبي رئيس محكمة النقض الى لجنة الصلاحية وقيام اساتذة جامعة الاسكندرية باجراء انتخابات نادي اعضاء هيئة التدريس على الرصيف الموازي لباب الجامعة بعد اغلاقه بالجنازير، ومظاهرات لمئات المهندسين امام مقر نقابتهم والاستعدادات لعيد القيامة المجيد ـ أعاده الله على اشقائنا المسيحيين وشم النسيم واجازات في الدولة والبنوك لمدة ثلاثة ايام تبدأ من يوم الأحد.

الطائفة المنصورة

ونبدأ تقرير اليوم بنبأ اكتشاف تنظيم ارهابي جديد باسم «الطائفة المنصورة»، اذ نشرت الصحف عن مصدر أمني بوزارة الداخلية ما يلي:

تم مؤخرا وبناء على رصد أمني استمر عدة أشهر احباط تحرك تنظيمي سري اضطلعت به مجموعة تضم 22 من العناصر بمناطق الزاوية الحمراء طرة وحلوان والمعادي اطلقت على نفسها مسمى ـ الطائفة المنصورة ـ وتزعمها أحمد محمد علي جبر الشهير ـ بأبو مصعب ـ ويعاونه أحمد محمد بسيوني وشهرته ـ أبو بكر المصري ـ متخذين من نهج الجهاد انطلاقا من افكار سلفية تكفيرية، أكدت المعلومات والوثائق ومناقشات المتهمين انهم خططوا ودرسوا تنفيذ عمليات ارهابية ضد اهداف سياحية وخط أنابيب الغاز الطبيعي الكائن بالطريق الدائري المحيط بالقاهرة الكبرى واستهداف بعض المواقع ذات الحساسية من خلال عمليات التفخيخ وكذلك استهداف رجال الدين من المسلمين والمسيحيين وتنفيذ بعض العمليات التي تؤكد منطلقهم الفكري بإزالة المنكر باستهداف من أسموهم بالشباب المنحل بالمناطق السياحية، كما تأكد متابع قيادات هذه المجموعة من تجميع تفصيلات عن تصنيع المواد المتفجرة والسامة من مكونات أولية بالاستعانة بما يتم بثه ببعض المواقع بشبكة المعلومات. وكانت المعلومات التي رصدها جهاز مباحث امن الدولة تؤكد ان قيادة التنظيم تسعى لشراء مساحة من الارض بدائرة مركز الصف بالجيزة لاتخاذها مركزا للتدريب والاستعداد لتنفيذ تلك العمليات.

كما رصدت اجهزة الامن ان اعضاء التنظيم رصدوا بالفعل بعض تلك الاهداف وبدأوا في تحديد كيفية تنفيذ أعمال ارهابية ضدها وانهم اعتمدوا على تدبير تمويل من اموال التبرعات والذكاة التي تجمع بالمساجد وكذلك اشتراكات شهرية من بعضهم.

كما ثبت ان تحرك قيادة المجموعة قد ارتكز مؤخرا على الاسراع في استقطاب عناصر من الشباب المتدين بعد اقناعهم بالافكار الجهادية المنحرفة والالتزام باتباع اجراءات تأمينية مشددة في اللقاءات والتحركات واتخاذ مسميات كودية.

كما تأكد جهاز مباحث امن الدولة ان قيادة التنظيم اجرت اتصالات بعناصر أجنبية للاستعانة بهم في تسفير عناصر المجموعة الى مواقع الجهاد بالخارج كما ضبطت المباحث ارقام هواتف هذه العناصر الاجنبية التي كان زعيم التنظيم احمد بسيوني على صلة بهم، كما تم ضبط أوراق تؤكد عمليات رصد المواقع المستهدفة لعملياتهم.

وقد شملت عمليات الضبط المقننة العديد من اجهزة الكمبيوتر والاقراص المغنطة والابحاث والدراسات المتعلقة بكيفية تصنيع المواد المتفجرة والسامة فضلا عن اصدارات لقيادات متطرفة وارهابية.

وإلى أبرز التعليقات على اكتشاف التنظيم إذ قال زميلنا خالد امام رئيس تحرير «المساء» امس:

«ومطلوب التحاور مع الشباب خاصة في الجامعات إذ كان التنظيم السري الذي سقط امس الاول يضم 10 طلاب بالجامعات من 22 عنصرا بخلاف الحاصلين على شهادات عليا و متوسطة فان معنى ذلك أن الجامعات بها تنظيمات اسلامية خفية كثيرة، وبالتأكيد بها ايضا تنظيمات مسيحية مناهضة لها.

لقد أطلت التنظيمات الارهابية برأسها من جديد. يقيني ان الطائفة المنصورة ـ ليس الاول ولن يكون الاخير، بل ستتبعه تنظيمات اخرى، في اماكن مختلفة.

لا أشك مطلقا في قدرة اجهزة الامن ولكن بحكم مصريتي ووطنيتي فان التنبيه مطلوب الان اكثر من أي وقت مضى، ربنا يستر».

آمين يارب العالمين؟ ولكن هل هناك تنظيم حقيقي تم اكتشافه؟ جريدة «الوفد» كان لها امس السبق في تغطية سريعة للحادث فشكلت مجموعتين من صحافييها الاولى اتجهت لمقابلة اسر المعتقلين في منطقة الزاوية الحمراء بشمال القاهرة والثانية اتجهت الى جنوبها في مناطق كوتسيكا وطرة والمعادي، وفي تحقيق زميلنا مجدي سلامة جاء فيه ما هو آت:

اشار اهالي المتهمين الى ان وزارة الداخلية زجت بأسماء أبنائهم في مخطط وهمي حتى تجد الحكومة مبررا لتمديد العمل بقانون الطوارىء وأيضا لإلهاء الناس عن احداث الفتنة الطائفية التي شهدتها الاسكندرية مؤخرا، يحيى سليمان أحمد محمد ـ طالب بكلية الدراسات جامعة الازهر ـ تم اعتقاله منذ شهرين وساعتها تم تفتيش الحجرة التي يقيم فيها بمنزل والده بشارع البطل بكوتسيكا فلم تجد الشرطة سوى كتب فقه السنة والكتب الدراسية الخاصة بيحيى فأخذوها بعد ان حطموا محتويات الحجرة ثم راحوا يفتشون شقق اشقائه المقيمين في نفس المنزل وصادروا ـ هارد كمبيوتر ـ خاصا بشقيق يحيى الاكبر ويدعى احمد ويعمل مدير مكتب صحة حلوان وأكدت شقيقة يحيى أن ـ الهارد ـ الذي اخذته الشرطة لم يكن عليه سوى مجموعة من الاغاني، وفور اعتقال يحيى اصيب والده بجلطة نتج عنها اصابته بشلل نصفي، التقت «الوفد» بوالد يحيى فتحدث بصعوبة مؤكدا ان ابنه لم يكن له أي ميول ارهابية، قالت ام يحيى منذ اعتقاله في فبراير الماضي لم نره أو نعرف أين هو حتى اننا ذهبنا الى لاظوغلي وسألنا عنه هناك فقالوا مفيش حد بالاسم ده هنا.

اما هاني محمود فتقول شقيقته فاطمة انه اعتقل من منزله فجر يوم 22 اذار (مارس) الماضي ومن يومها لم يعرف احد أين هو.

أما أيمن العبد (31 عاما) فمتزوج وله ولدان وهما عز الدين 15 شهرا وسيف الدين 4 شهور ويملك محلا صغيرا لبيع الفول والطعمية ويقول شقيقه سمير: اعتقل أيمن منذ شهرين بدون توجيه تهمة له وظل محتجزا بقسم شرطة المعادي لاكثر من اسبوع وبعدها اختفى فلم نعرف له اثرا، وبعد اعتقال ايمن بعدة ايام اعتقلوا صديقه وليد عبدالوهاب (30 سنة) صاحب محل كمبيوتر وبعد ايام اخرى اعتقلوا نسيب وليد واسمه محمد احمد سعيد ومحمد حاصل على بكالوريوس تجارة ويعمل نقاشا!!

وتقول والدته اعتقلوا محمد من امام مكتب معاشات المعادي للاشتباه فيه.

ويقول مبروك عبدالعال ـ مكوجي ـ محمد صاحب عمري وبحكم معرفتي به فلا اصدق أبدا أن يخطط للقيام بأعمال ارهابية وفي المنزل المواجه لمنزل محمد يوجد منزل المتهم عمر محمد عبدالفتاح ـ طالب بكلية الهندسة بجامعة الازهر ـ ويقول احمد عبد الفتاح المحامي ـ شقيق عمر: أنا الذي سلمت شقيقي عمر لمكتب امن الدولة منذ يوم 21 شباط (فبراير) الماضي وكان عدد من افراد الشرطة قد حضروا الى منزلنا مساء يوم 20 شباط (فبراير) وطلبوا الالتقاء بعمر وساعتها لم يكن بالمنزل فوعدت الشرطة ان أسلمه بنفسي لمكتب امن الدولة وفي اليوم التالي وفيت بوعدي وسلمت شقيقي لمكتب أمن الدولة من يومها لا اعرف أين أخذوه وأخيرا عرفت انه معتقل في لاظوغلي ولما طلبت زيارته رفضوا وقيل لي ـ الزيارات ممنوعة ـ.

وأكد احد اقارب المتهمين لـ«الوفد» ان المتهمين تعرضوا لعمليات تعذيب بشعة ويقول: تمكنت منذ اسابيع ان التقى بأحدهم وعلمت منهم انهم معصوبو الاعين منذ ان تم اعتقالهم وأنهم يتعرضون للصعق بالكهرباء والاهانة والضرب المبرح في مناطق متفرقة من اجسادهم وممنوع عليهم الذهاب للحمام إلا مرة واحدة في اليوم والهدف من هذا التعذيب كله هو اجبارهم على الاعتراف على أي شيء.

أوضح اهالي المتهمين لـ«الوفد» أن الزج بأسماء أبنائهم في مخطط ارهابي ليس سوى لعبة لكي تجد الحكومة مبررا لتمديد العمل بقانون الطوارىء ولكي ينسى الناس احداث الفتنة الطائفية التي شهدتها الاسكندرية مؤخرا».

الفتنة الطائفية

وإلى ما يكسر روحنا الوطنية ويوجع قلوبنا، ومن الناحية الاخبارية لا جديد سوى مواصلة النيابة العامة تحقيقاتها مع المقبوض عليهم والقبض على مختل آخر اسمه علي محمد ابراهيم يبلغ من العمر 33 سنة اثناء محاولته اقتحام كنيسة ايفا انجلي بشارع الاسقفية بقسم العطارين بالاسكندرية.

وإلى أبرز التعليقات وأولها لزميلنا وصديقنا مكرم محمد أحمد وقوله يوم الأربعاء في عموده اليومي بـ«الأهرام» ـ نقطة نور ـ:

«جوهر المشكلة لدى الجانبين يتمثل في غلبة الانتماء الديني على اخوة الوطن لدى بعض شرائح الاقباط التي تعتقد ان مرجعيتها النهائية هي الكنيسة وليست الدولة، ولدى شرائح مسلمة تعتقد ان المسلم الباكستاني او العربي اقرب اليها من المصري القبطي بما يشير الى وجود مشكلة حقيقية تتعلق بضعف الانتماء الوطني، تستحق من الجانبين خطابا جديدا أكثر عمقا من المعالجات المبتسرة التي تتم إثر كل حادث، وتعتمد على تبويس لحى المشايخ والقسس في حضرة رجال الشرطة والادارة وأمين الحزب الوطني وترديد شعارات فرغت من مضمونها من كثرة تكرار ما يحدث ونقطة البدء الصحيح في هذا الخطاب الجديد هي التطبيق الكامل لكل الحقوق التي يفرضها حق المواطنة في اطار رؤية متكاملة يحمل عبء الترويج لها المثقفون الاقباط والمسلمون دعاة الوحدة الوطنية والشروع في تنظيم قانون جديد لبناء الأماكن الدينية يضع معايير عادلة وموضوعية تنهي هذا السباق على بناء كنائس ومساجد بأكثر من حاجة الجانبين. لكن الدولة ينبغي ان تعرف امرين أساسيين أولهما ان الاهلي والزمالك لم يعودا كافيين لاستيعاب رغبة الفرد المسلم او الفرد القبطي في الانتماء الى مجتمعات أوسع من طائفته الدينية، وأن تنشيط الحياة السياسية بخروج أحزاب جديدة غير دينية يشكل جانبا هاما من حلول المشكلة».

وثانيهما أن الأمر أول ما يتطلب دولة قوية عادلة تطبق أحكام القانون على الجميع، لا يردعها عن ذلك خوف أو حرج، تقضي على كل مظاهر البلطجة لأن الظهور السافر لحملة السكاكين والسنج والمطاوي من الجانبين أمر خطير يتطلب الصدق مع النفس والنظر في عمق المشكلة.

ومنه للدكتور يحيى القزاز الاستاذ بجامعة حلوان ـ الذي قال في عموده ـ مرايا ـ بجريدة «الكرامة».

«والكل يعلم ان الكنائس مستهدفة والاعتداءات على الأقباط تتكرر كثيرا في مناسبات الأعياد المسيحية، وخفير الداخلية غير مبرأ من افتعال الازمات وارتكاب الجرائم بالتواطؤ مع النظام لايجاد مبرر لاقناع الامريكان بخطورة التهديد الأصولي للمسيحيين ولمصالح الغرب، ولدرء هذا الخطر تتعين المحافظة على النظام الحالي، وتمديد قانون الطوارىء، أو تغيير اسمه بنفس محتواه، واستجداء البيت الأبيض في الحصول على شرعية للرئيس الفعلي جمال مبارك.

أقباط الداخل والخارج عليهم ألا ينخدعوا بألاعيب النظام، وأن يتوقفوا عن ترديد اضطهاد المسلمين لهم فالكل في مصر مضطهد والنظام هو الراعي الرسمي للاضطهاد، يعين الفاسدين في المواقع الحساسة، ويرفض تعيين المسيحيين الأكفاء في منصب رئيس الجامعة، قلص عدد المعينين في مجلس الشعب، النظام هو صاحب السلطة والذي يملك القدرة على الفعل وليس الشعب المقهور اذن فهو المسؤول عما يحدث للأقباط والمسلمين ويفرض ان النظام مبرأ والأصوليين هم السبب وللأصوليين معتقلون وكراهية مع نظام مبارك فلماذا لاينال المسيحي؟ ولماذا يهتم الأمن بحماية الرئيس ولا يلقي القبض على التنظيمات؟

لا داعي للمزايدة باسم مصر على طلب قطع المعونة الأمريكية فالجهاز المركزي ـ الحكومي ـ للمحاسبات أقر سفه وفساد النظام.

إذا لم يقل ـ العادلي ـ ويقدم للمحاكمة الفورية على جريمة الكنائس البشعة، توجه التهمة وبشكل مباشر الى رئيس الجمهورية الذي يرفض اقالة ومحاكمة المتسبب في الجريمة لأن «الدستور» يعطيه الحق في تعيين الوزراء وإقالتهم».

ونترك القزاز و«الكرامة» لنرى ماذا عند زميلنا محمد البرغوتي بـ«المصري اليوم»، وجدنا عنده يوم الاربعاء مايلي:

«لنتفق أولا على ان الشاب الذي نفذ الاعتداء الآثم على كنائس الاسكندرية يوم الجمعة الماضي، هو شاب من شباب هذه الأيام الذين ولدوا قبل أعوام قليلة من حكم الرئيس مبارك، وعاشوا طفولتهم وصباهم وشبابهم في ظل حكمه الطويل، بعض هؤلاء الشباب حصلوا على شهادات جامعية مثل محمود صلاح الدين المتهم بارتكاب جريمة الاسكندرية وكلهم تقريبا اما عاطلون عن العمل أو يعملون في مهن لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالمؤهلات الجامعية التي يحملونها مثل محمود صلاح الدين الحاصل على ليسانس حقوق ولكنه يعمل في محل حلواني، قد يكون محمود مضطربا نفسيا ولكن الأصدق من ذلك انه مهووس دينيا وأن مناخا عاما ساهمت أياد محلية خائنة وأياد اخرى اجنبية على عدوانيته في اتجاه الأقباط وأكد هذا الهوس انه يمتلك من الوعي والارادة ما يكفل لصاحبه اختيار اللحظة المواتية لتنفيذ هجوم ناجح على من تصور انهم اعداء ألداء، وأن الهجوم عليهم وطعنهم بالسيوف والخناجر في دور عبادتهم يعد جهادا في سبيل الله.

على الضفة الاخرى من مناخ الهوس الطائفي تقف حشود من الاخوة الأقباط مدججين بكراهية باهظة ومستسلمين تماما لقبول منطق الاستقواء بأجنبي يحميهم من خطر إسلامي داهم يتربص بهم وكلما لاحت صيحة حماية من هنا أو هناك ولاحت في مقابلها بوادر الوهن والعجز الأمني، تعالت صيحات هذه الحشود تحرض على الاصطدام والاخذ بالثأر.

وليست مصادفة ـ على الاطلاق ـ ان تندلع هذه الاحداث الاجرامية في توقيت شديد الدقة، تحشد فيه أمريكا قواها الدبلوماسية للحصول على دعم دولي يبرر لها توجيه ضربة عسكرية قاصمة لإيران التي شارفت على امتلاك تقنية دورة الوقود النووي.

نعم، ليست مصادفة ان يوم الجمعة الماضي تحديدا شهد تطورا مخيفا في موقف الحكومة المصرية المشروع النووي الايراني فقد تخلى احمد ابو الغيط وزير الخارجية عن مراوغته المعهودة وتحدث صراحة عن رفض مصر القاطع لوجود قوة نووية اضافية في منطقة الشرق الاوسط وبينما كانت كل الفضائيات تتابع احداث الاسكندرية، كانت شرائط الاخبار اسفل الشاشات تكرر تصريح أبو الغيط بين حين وآخر».

ونغادر «المصري اليوم» لنتجه لـ«الدستور» والحديث الذي اجراه زميلنا ميشيل نبيل مع زميلنا يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة «وطني» وأبرز أقواله كانت:

«الدولة دائما للأسف تعمل على التقليل من شأن أي حادثة تمس الاقباط، هناك ضغوط سياسية وأمنية لتمرير هذا السيناريو الهزيل السخيف وتصوير المذبحة على انها عمل فردي قام به معتوه ودائما القيادة السياسية بتحسب الحسبة الغبية بتاعة منظر مصر امام دول العالم وأنها بلد الامن والامان، ثم انهم لو أقروا بوجود عمل ارهابي فهذا يعني ضمنا مسؤوليتهم وتقصيرهم ـ ولو جزئيا ـ في حفظ الامن وهو شيء لا تعترف به القيادة السياسية ـ حراسات ايه دي؟ دول شوية عساكر غلابة ومحطوطين أساسا كنوع من الديكور والمنظر الأمني ثم ان دورهم الاساسي هو التجسس على الكنائس ويقومون بدور الرقيب على الكنائس ينقلون كل ما يحدث بالداخل.

المسألة ليست كنائس بل حماية الاقباط أنفسهم، فالسلطة تستطيع لو أرادت ان توقف هذا العنف الموجه ضد الاقباط لكنها مشغولة فقط بأمن مبارك الشخصي اما الاقباط فيروحوا في ستين داهية مش فارقة قدرنا أن نصبح بالونات اختبار لجماعات العنف السياسي الاسلامي.

محتاجين المسلمين ينزلوا ويقفوا معانا، إمبارح كلمني محمد عبدالقدوس وقال لي انه حيصدر بيان، قلت له بيان إيه؟ شبعنا شجب وتنديد، فين جماعة الاخوان المسلمين اللي مش فالحين غير في الكلام المعسول وبس؟!

أنا قلت لعبدالقدوس انتو كجماعة ليكم تواجد في الشارع انزلوا معانا وللأمانة الرجل لم يتأخر ووعدني بحشد جماعة الاخوان معنا، نحتاج الى تعميم هذا النموذج ليصبح قوة ضغط شعبي لها تأثيرها بدلا من بروتوكولات الدولة التي لا يهمها سوى الديكور الاعلامي.

لا أستطيع ان أنكر أن بين الاقباط قطاعا كبيرا لا يؤمن بفكرة التصالح والمحبة مع الآخر بل ينظر لها بذعر.

السبب هو احتضان الكنيسة الخانق للشعب القبطي بحيث تحول المواطن القبطي لشخص متقوقع على ذاته وهذا ما نشكو منه منذ سنوات فلابد من دفع الاقباط للتغلغل اكثر في المجتمع».

لكن كان للقمص مرقس عزيز خليل كاهن الكنيسة المعلقة بحي مصر القديمة جنوب القاهرة رأي عبر عنه في مقال مطول له بجريدة الميدان المستقلة جاء فيه:

«1 ـ تجاهل الحكومة لحقوق الأقباط والسلبية المطلقة تجاه الكثير من مشاكلهم واذا حدث تحرك للنظام في احدى المشكلات يكون عن طريق الاعلان بأنه لا توجد مشكلة من الاساس وأن ما حدث هو عمل فردي.

2 ـ اكتفاء الحكومة بما يقوم به قداسة البابا والامام الاكبر من موائد الافطار وسط مظاهر يقال انها أعمق صور الحب.

3 ـ المناخ الثقافي المغلط والذي يحض على الكراهية للأقباط.

4 ـ انقياد بعض رجال الاعلام وراء من أسموهم زورا بالمثقفين الاقباط بينما الاقباط ابرياء من هؤلاء انهم اشخاص لهم تركيبة نفسية خاصة ويعملون لحساب مصالح معينة أو مصالحهم الخاصة طمعا في منصب أو مكافأة بصورة أو بأخرى مثلما كان يفعل يهوذا الخائن تلميذ السيد المسيح فيهوذا لا يزال موجودا بيننا وسيظل كذلك وهؤلاء يقفون ضد حل مشاكل الاقباط، كما يفرز أناسا على درجة من الوعي والثقافة الحقيقية سيأخذون مكانهم وبالتالي سيخبو نجم هؤلاء المثقفين المزيفين وتضيع آمالهم الشخصية التي يرجونها على حساب الأقباط لذلك نجد هؤلاء المثقفين المزيفين ضيوفا في غالبية البرامج التليفزيونية وتفرد لهم المساحات في الصحف والغريب انهم يعرفون مكانتهم الحقيقية لدى لاقباط.

5 ـ اكتفاء رؤساء الحكومات بمباهج مناصبهم دون ان يكلفوا انفسهم عناء حل مشاكل الجماهير ومن بينهم الاقباط وكأن كل رئيس حكومة يقول وأنا مالي أسيب المهمة لمن يأتي بعدي أنا مش ناقص وجع دماغ.

كانت صدمة كبيرة لي وللكثيرين، لقد كنا نتصور ان نجد أخوتنا المسلمين يتظاهرون مع الاقباط تضامنا واستنكارا لما حدث في الاسكندرية ففوجئنا بقيام بعض الاخوة المسلمين بقذف مشيعي جنازة شهيد الاسكندرية بالطوب. لقد شاهدت على شاشة التليفزيون صورة التراشق بالحجارة فقلت في نفسي الى متى سيظل التراشق بالحجارة بين الفلسطينيين واليهود ولكنني فوجئت بصوت المذيع معلقا ان المشاهد المعروضة على الشاشة من الاسكندرية. الى هذا الحد وصلت الاحوال بين ابناء مصر والحكومة لا تسمع بل ودن من طين والثانية من طين أطين من الطين.

أبشروا يا أقباط هذا هو موقف الاخوان المسلمين منكم.

قال السيد جمال نصار احد اقطاب جماعة الاخوان المسلمين في لقاء مع برنامج ساعة حرة على قناة الحرة يوم الاحد الماضي 16 أبريل تعليقا على احداث الاسكندرية لا يوجد ما يسمى بالمشكلة القبطية انما هي مشكلة يفتعلها النظام هذه هي الصور